Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

أثر التنمية الاقتصادية في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011

الباحث : حمزة الهادي عبدالسلام اوشاح – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – قسم العلوم السياسية \ جامعة صبراتة

The Impact of Economic Development on Political Stability in Libya after 2011

Hamza Al-Hadi Abdel Salam Awashah – Faculty of Economics and Political Science – Surman – Department of Political Science / Sabratha University

البريد الإلكتروني:hamza.oshah@engs.sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/06/30 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر : 8/8/ 2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة الممتدة منذ عام 2011، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي أعقبت سقوط النظام السابق. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ضعف التنمية الاقتصادية وتراجع المؤشرات الاقتصادية أسهما في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي، بينما يمكن للتنمية الاقتصادية الشاملة أن تشكل مدخلا مهما لتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. كما تستند إلى البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والتقارير الاقتصادية ذات الصلة. وتخلص الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة وغير مباشرة، مما يستدعي تبني سياسات تنموية شاملة ترتكز على التنويع الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز المؤسسات، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية :التنمية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، ليبيا ، التنمية المستدامة، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This study aims to analyze the relationship between economic development and political stability in Libya during the period since 2011, amid the political and security transformations that followed the collapse of the former regime. The study is based on the hypothesis that weak economic development and the deterioration of economic indicators have contributed to deepening political instability, whereas comprehensive economic development can serve as an important pathway to enhancing political stability and strengthening state institutions. The study adopts a descriptive-analytical approach and relies on data issued by international institutions and relevant economic reports. The findings reveal a significant relationship of correlation and mutual influence between economic development and political stability, with each directly and indirectly affecting the other. Accordingly, the study recommends adopting comprehensive development policies based on economic diversification, improved governance, and stronger institutions in order to promote political stability and achieve sustainable development in Libya.

Keywords: Economic Development, Political Stability, Libya, Sustainable Development, Libyan Economy.

المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية واقتصادية عميقة أثرت بصورة مباشرة في بنية الدولة ومؤسساتها، وأدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم الأزمات الأمنية والسياسية. ورغم امتلاك ليبيا موارد نفطية ضخمة وإمكانات

اقتصادية كبيرة، فإن استمرار الانقسام السياسي والصراعات المسلحة أعاق تنفيذ سياسات تنموية فعالة، وأدى إلى انخفاض مستويات الاستثمار والإنتاج وتراجع الخدمات العامة.

وتعد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من أكثر القضايا أهمية في أدبيات الاقتصاد السياسي، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن التنمية الاقتصادية تساهم في تعزيز شرعية الدولة وتقوية المؤسسات وتقليل فرص النزاعات، في حين يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وإعاقة جهود التنمية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011، وتحديد أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية، مع تقديم رؤية علمية تسهم في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي وبناء الدولة.

إشكالية الدراسة

على الرغم من امتلاك ليبيا مقومات اقتصادية كبيرة، وفي مقدمتها الثروات النفطية والموقع الجغرافي الاستراتيجي، فإن التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أفرزت تحديات معقدة أثرت بصورة مباشرة في مسار التنمية الاقتصادية وأداء مؤسسات الدولة. فقد أدى الانقسام السياسي، وتعدد مراكز السلطة، وتدهور الأوضاع الأمنية، إلى تعطيل العديد من الخطط التنموية، وانخفاض معدلات الاستثمار، وتراجع مستوى الخدمات العامة، الأمر الذي انعكس سلبا على مؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

وفي المقابل، تؤكد أدبيات الاقتصاد السياسي أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وإنما تمثل أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الاستقرار السياسي من خلال توفير فرص العمل، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، وتقليص مسببات الصراع. كما أن الاستقرار السياسي يعد شرطا ضروريا لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وجذب رؤوس الأموال، وتنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة.

وانطلاقا من هذا الترابط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، تبرز الحاجة إلى دراسة طبيعة هذه العلاقة في الحالة الليبية، وتحليل مدى تأثير التطورات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي، والكشف عن أبرز التحديات التي تحول دون بناء مسار تنموي مستدام قادر على دعم عملية الاستقرار وإعادة بناء الدولة. ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أثرت التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011؟

فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية:

توجد علاقة ذات تأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011، بحيث يؤدي تحسن التنمية الاقتصادية إلى تعزيز الاستقرار السياسي، بينما يسهم استمرار عدم الاستقرار السياسي في إضعاف فرص التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لتحليل واقع التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في ليبيا. بالإضافة الى **تحليل البيانات الثانوية** من خلال تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك المركزي الليبي، والمؤسسة الوطنية للنفط، وتقارير الأمم المتحدة.

أهداف الدراسة

1. تحليل واقع التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011.
2. دراسة مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة محل الدراسة.

3. تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.
4. قياس تأثير المؤشرات الاقتصادية في الاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة

أولا: الأهمية العلمية

- إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.
- تقديم إطار نظري يربط بين الاقتصاد السياسي والتنمية في الحالة الليبية.
- توفير مرجع علمي للباحثين في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثانيا: الأهمية التطبيقية

- دعم صناع القرار في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.
- المساهمة في وضع استراتيجيات للتنويع الاقتصادي وتقوية المؤسسات.
- تقديم توصيات يمكن أن تساعد في تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

- المطلب الأول: مفهوم وعناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها
- المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده

المبحث الثاني: أثر التنمية الاقتصادية في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011

- المطلب الأول: واقع التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011
- المطلب الثاني: انعكاسات التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في ليبيا

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم وعناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها

تعريف التنمية الاقتصادية.

إن التنمية تعد من الغايات النبيلة الرامية إلى بناء عالمٍ أفضل يسهم في الحد من المعاناة الإنسانية، ومن هذا المنطلق فإنها تمثل عمليةَ تغييرٍ حضاري تشمل مختلف بنى المجتمع، بما يضمن معالجة أسباب الفقر، وكفالة حق المحتاجين في الاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم، وتقديم الرعاية الصحية عند المرض، وغيرها. وانطلاقا من ذلك، تتضمن هذه العجالة رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية، وأهدافها، والسياسات اللازمة لتحقيقها(1).

حيث يرى "ماير (Meier) "أن التنمية تمثل عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية محددة، ويتفق معه "بولدوين (Baldwin) "في هذا الطرح، إلا أنه يضيف أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى.

ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع أنفسهم في الجهود الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة في بيئتهم، وذلك بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم، وبأسلوب يعزز روح المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، الأمر الذي يستلزم توافر درجة عالية من التعاون فيما بينهم.

ويقدم عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية، إذ يعدها حركة علمية مخططة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تنفذ في إطار أيديولوجية معينة بهدف تحقيق التغيير المنشود، والانتقال من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع آخر يراد الوصول إليه.

أما "نيتل" و"روبرتسون(Nettle & Robertson) "، فيعرفان التنمية بأنها العملية التي تسعى من خلالها الصفوف القومية، بنجاح، إلى الحد من تدني مكانة أممها، والعمل على الارتقاء بها نحو مستوى من المساواة مع الأمم الأخرى التي تتمتع بمكانة مرموقة(2).

عناصر التنمية الاقتصادية

صورة عامة، توجد مجموعة من العناصر التي ينبغي تناولها عند الشروع في أي عملية نمو أو تنمية، سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، وتظل هذه العناصر ملازمة للمخططين والقائمين على تنفيذ العملية التنموية بصورة مستمرة، وهي:

1. العمالة.(Employment)
2. رأس المال.(Capital)
3. الموارد الطبيعية.(Natural Resources)
4. الإدارة والتنظيم.(Administration and Management)
5. التكنولوجيا.(Technology)

العمالة:

تعد الكفاءة والخبرة شرطين أساسيين لتمكين العمالة من التعامل مع وسائل وطرق الإنتاج الحديثة. وبعبارة أخرى، فإن الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة، وغير الكفوءة، وغير الماهرة، والتي تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الآلات الحديثة أو الحواسيب المتطورة، قد تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية. ويتضح ذلك في العديد من الدول التي تعاني من البطالة، وفي الوقت نفسه تستعين بعمالة أجنبية ماهرة في مختلف قطاعات العمل، ولا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات، فضلا عن الاستعانة بأصحاب الكفاءات، مثل أساتذة الجامعات، ومديري المصارف، والأطباء.

رأس المال:

يقصد برأس المال وسائل الإنتاج المناسبة من حيث الكم والنوع، بما في ذلك المستلزمات اللازمة للاستفادة منها. ويعتمد عرض رأس المال على مستوى الادخار، الذي يمثل الفرق بين الدخل والإنفاق. وتعاني البلدان الفقيرة من محدودية رؤوس الأموال، وذلك لأن معظم دخول الأفراد تنفق على الاستهلاك.

الموارد الطبيعية:

يمثل هذا العنصر عاملا مساعدا في عملية التنمية، إذ توجد دول لا تمتلك ثروات طبيعية، ومع ذلك تعد من القوى الاقتصادية الكبرى، مثل اليابان. وفي المقابل، تمتلك معظم الدول العربية كميات كبيرة من الثروات الطبيعية، إلا أن العديد منها لا يزال ضمن الدول النامية.

الإدارة والتنظيم:

ينبغي أن يتوافق التنظيم مع عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه ومعتقداته، بما يضمن انسجامه مع البيئة الاجتماعية التي يطبق فيها.

التكنولوجيا:

يقصد بالتكنولوجيا معرفة الوسائل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات. ويتجلى دور التكنولوجيا بصورة أكبر في عمليات الإنتاج أكثر من تجليه في ابتكار أنواع جديدة من السلع أو تطوير السلع القائمة. وبعبارة أخرى، فإن عناصر الإنتاج، وهي الأرض والعمل ورأس المال، تحتاج إلى أنواع متعددة من التكنولوجيا التي تسهم في إنتاج مختلف السلع والخدمات(3).

مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تنقسم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

1. **المؤشرات الاقتصادية:**

تعكس هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويمكن التعبير عنها في صورة معدل متوسط لمتغير إجمالي، مثل متوسط الدخل السنوي للفرد، أو في صورة نسب من الناتج القومي الإجمالي، كمعدلات التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن عرضها في صورة نسب بين هذه المتغيرات، مثل نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات. ومن أبرز هذه المؤشرات:

الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي GNP) أو(GDP ، سواء على المستوى الكلي أو على مستوى الفرد. وقد برزت في وقت مبكر أوجه القصور المرتبطة باستخدام متوسط الناتج الإجمالي للفرد بوصفه مؤشرا للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع إلى إجراء محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته، كما أشار إلى ذلك .(1979) Hicks & Streeten ويرتبط جانب من هذه الإشكالية بتشوهات أسعار الصرف الرسمية وعدم قدرتها على عكس القوة الشرائية المحلية النسبية بصورة دقيقة. وكان كولن كلارك من أوائل الباحثين الذين سعوا إلى تحويل الحسابات القومية باستخدام تعادلات القوة الشرائية، والتي تقوم على قياس ناتج كل دولة وفق مستوى موحد للأسعار (الأسعار الدولية).

1. معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.
2. قيمة الدين الخارجي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
3. نسبة المساعدات التنموية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها.
5. كمية إنتاج النفايات.
6. وسائل النقل والمواصلات.

كما برز الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية–الاجتماعية، وهي المؤشرات التي تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي أو تقع عند الحدود الفاصلة بينهما، مثل العمالة والبطالة، والأجور، وظروف العمل، ودخل الأسرة وإنفاقها، والادخار والاستدانة، وتوزيع الثروة، وأسعار الاستهلاك، والخدمات التعليمية والصحية والثقافية، إلى جانب خدمات الرفاه والأمن الاجتماعي، وغيرها.

2. **المؤشرات الاجتماعية:**

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر ستينيات القرن الماضي لمعالجة أوجه القصور في المؤشرات المتعارف عليها، وذلك بهدف التعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع نطاق التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتشمل طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومن أبرزها تخطيط التنمية، وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهدافها، ودراسة بدائل السياسات المتبعة لاختيار أكثرها ملاءمة. كما اتجهت هذه الحركة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الأساسية التي تمس الأفراد والأسر، مثل إشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق النمو، وتوفير الرفاه.

وتتميز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بكونها تهتم بالغايات إلى جانب الوسائل، كما تبرز جانب التوزيع بالإضافة إلى المتوسط، فضلا عن أنها تكشف فجوة التأخر.

وإذا كانت الجوانب الاقتصادية للتنمية تتسم بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية لا تخضع للقياس المباشر أو لا تكون محددة بصورة واضحة؛ لذلك تستخدم المؤشرات الاجتماعية على نطاق واسع بوصفها أدوات تقريبية للقياس الجزئي لقضايا مثل العدالة، والأمن، والتعليم، وغيرها من العناصر المرتبطة بالجانب الاجتماعي(4).

3. **المؤشرات البيئية:**

تعد المؤشرات البيئية من أبرز المؤشرات التي تهتم بالبعد البيئي، ومن أهمها:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- كمية المبيدات والمخصبات الزراعية المستخدمة.
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر إلى إجمالي مساحة الأراضي.
- نصيب الفرد من المياه العذبة.
- نسبة تلوث الهواء في المناطق الحضرية.

4. **المؤشرات المؤسسية:**

تتمثل المؤشرات المؤسسية فيما يأتي:

- مدى تطبيق الاتفاقيات العالمية التي تمت المصادقة عليها.
- عدد مستخدمي الإنترنت لكل (1000) مواطن.
- عدد خطوط الهاتف لكل (1000) مواطن.
- عدد أجهزة الحاسوب لكل (1000) مواطن.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
- حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية(5).

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده

مفهوم الاستقرار السياسي.

أولا من الناحية اللغوية : يشير مفهوم الاستقرار إلى الثبات، والرسوخ، والتوازن. وقد أورد ابن منظور في معجمه *لسان العرب* أن الاستقرار مشتق من الفعل «استقر»، وهو من «القَر»، أي القرار في المكان، فيقال: قَرَرْت أَقَر قَرارا، وفَرَرْت أَفِر فرورا(6).

أما من **الناحية الاصطلاحية** : فيعرف "صامويل هنتنجتون" الاستقرار السياسي بأنه يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسية السياسية، إذ قد يكون مستوى المؤسسية السياسية في مجتمعٍ يتدنى فيه مستوى المشاركة السياسية أقل مما هو عليه في مجتمع يرتفع فيه مستوى المشاركة السياسية(7).

في المقابل، يرى "حسن موسى الصفار" أن الاستقرار السياسي يتمثل في وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابله الاضطراب السياسي عندما تختل العلاقات بين هذه الأطراف، بما يؤدي إلى نشوء العداء والنزاع والاحتراب بينها(8).

أبعاد الاستقرار السياسي.

تتمثل أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي، وفقا لآراء الفقهاء والمفكرين والفلاسفة، في ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي:

1. **السلوك الإنساني:**

يقوم هذا البعد على مفهومين أساسيين، هما:

- **عدم اللجوء إلى العنف** :ويعني أن الدولة التي تسعى إلى المحافظة على ديمومتها واستمراريتها لا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال نبذ العنف، وعدم السماح بوجود قوة موازية لقوة الدولة أو قيام دولة داخل الدولة.
- **التقيد بالقواعد القانونية** :ويتحقق هذا من خلال الالتزام باحترام القواعد القانونية في الدولة، ابتداء من أحكام الدستور وصولا إلى أدنى قاعدة قانونية، سواء من جانب الحاكم أو المحكوم، وهو ما يعرف بسيادة القانون(9).

2. **الاستقرار الداخلي:**

ويقصد به إدارة الصراعات ضمن إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية، ويرتبط ذلك بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الداخلية وتطويعها بما يخدم المصالح القومية.

3. **الاستقرار الخارجي:**

ويشير إلى قدرة الدولة على حماية مصالحها العليا وإدارتها في الخارج، والتصدي للتهديدات المحتملة القادمة من الخارج وردعها(10).

المبحث الثاني: أثر التنمية الاقتصادية في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011

المطلب الأول: واقع التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، إذ يعتمد بصورة رئيسة على إيرادات النفط بوصفها المصدر الأساسي للإنفاق الحكومي، وأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعد من أقل الاقتصادات النفطية تنوعا. كذلك، يتسم الاقتصاد الليبي بكونه اقتصادا موجها يدار بصورة مركزية، مع هيمنة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية، ويعد من أكثر الاقتصادات انكشافا على العالم الخارجي، حيث يتركز هذا الانفتاح في توفير السلع الغذائية لتغطية العجز في الاحتياجات المحلية، إلى جانب تأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة للعملية التنموية . فضلا عن ذلك، تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر المنتشرة والمتنامية بصورة واضحة في الاقتصاد الليبي(11).

حيث تعد هشاشة البنيان السياسي الليبي من أبرز المعوقات الرئيسة أمام تحقيق التنمية، ويعد النظام السياسي، إلى جانب الجانب الإداري، من أهم مسببات هذه الهشاشة، إذ لا يعتمد على معايير الكفاءة، أو تقسيم العمل، أو مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بل كان النظام السابق في ليبيا يرتكز على الحاكم بوصفه المرجع الوحيد في إصدار القرارات بصورة أحادية.

وان الديمقراطية في حد ذاتها جزءا من التنمية السياسية، إذ ترتبط التنمية دائما بالوعي الذي يتيح إشراك شرائح واسعة من الأفراد في العملية السياسية، فضلا عن ضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية، وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحقيقي تقوم على الديمقراطية.

وتعتبر ليبيا من الدول الغنية بالثروات، ولا سيما الثروات النفطية، وعلى الرغم من امتلاكها إمكانات كبيرة من الموارد المعدنية والمائية التي تؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة، فإن عدم الاستقرار المؤسسي داخل الدولة، جعلها من أوائل الدول المتخلفة والفقيرة وفقا لمختلف المقاييس الدولية(12).

بسبب إغلاق موانئ تصدير النفط خلال عام 2013، انخفض إنتاج النفط إلى مستويات قياسية، إذ بلغ نحو 190 ألف برميل يوميا. ونتيجة لذلك، دخل الاقتصاد الليبي في حالة ركود اقتصادي استمرت أربع سنوات، امتدت من عام 2013 حتى عام 2016.

وأدى التحسن في الأوضاع السياسية والأمنية خلال عام 2017 إلى زيادة الإنتاج النفطي بأكثر من الضعف، وهو ما انعكس على الاقتصاد الليبي بتحقيق معدل نمو قياسي بلغ 28.3% خلال العام نفسه. إلا أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عاد إلى الانخفاض بصورة حادة ليصل إلى 2.5% في عام 2020، نتيجة الحصار المفروض على صادرات النفط، فضلا عن تراجع أسعار النفط العالمية بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19

وفي أعقاب رفع الحصار النفطي في أواخر عام 2020، وبالتزامن مع تحسن أسعار النفط العالمية، شهد قطاع النفط والاقتصاد الليبي انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط نحو 1.2 مليون برميل يوميا خلال عام 2021 (13).

ترجع هذه التغيرات إلى التراجع الكبير في إنتاج النفط وتصديره، الأمر الذي انعكس سلبا على مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، شهدت قطاعات أخرى، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، نموا نسبيا، مما أدى إلى زيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي.

ومن أبرز التطورات التي شهدها توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011 ما يأتي:

1. تراجع مساهمة قطاع النفط والغاز من نحو 70% إلى ما يقارب 30–40% من إجمالي الناتج المحلي.
2. ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات من نحو 20% إلى ما يقارب 40–50% من إجمالي الناتج المحلي.
3. زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، من نحو 10% إلى ما يقارب 20–30% من إجمالي الناتج المحلي.

وتعكس هذه التغيرات في التركيبة القطاعية للاقتصاد الليبي بعد عام 2011 محاولات السلطات لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط بوصفه المصدر الرئيس للدخل القومي(14).

أبرز التحديات الاقتصادية.

أولا : **التحديات الاقتصادية الداخلية**

تواجه الدولة الليبية العديد من التحديات المتداخلة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المبحث يركز على التحديات الاقتصادية الداخلية بوصفها من أبرز التحديات التي تواجه الدولة. ويقصد بالتحديات الاقتصادية الداخلية الصعوبات والعوائق ذات الطابع الاقتصادي التي تنبع من البيئة المحلية، وتشمل النظام الاقتصادي السائد، والبيئة والمناخ الاستثماري، إضافة إلى هيكل الاقتصاد.

1. اتساع دور الدولة

اتبعت معظم الدول النامية، خلال الفترة الممتدة من بداية خمسينيات القرن الماضي وحتى أواخر سبعينياته، سياسات تنموية هدفت إلى توسيع دور القطاع العام، وذلك وفقا لاختلاف الأيديولوجيات التي تبنتها الأنظمة السياسية. وبالرجوع إلى خطط التنمية الاقتصادية الخمسية للفترتين (1976–1980) و(1981–1985)، يتضح أن النشاط الاقتصادي تركز بصورة كبيرة في القطاع العام، الذي اعتبر المحور الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث استحوذ على أكثر من (85%) من إجمالي المخصصات المالية الموجهة لخطط التنمية.

إلا أن الاقتصاد الليبي، شأنه شأن العديد من الاقتصادات النامية، واجه مجموعة من المعوقات التي حدت من جهود التنمية، ومن أبرزها:

أ- السعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية.

ب- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية.

ت- تملك الدولة لوسائل الإنتاج وسيطرتها على الصناعات والأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية.

ث- اختلال هيكل التجارة الخارجية، وتضخم الجهاز الإداري للدولة، ووجود اختلالات في سوق العمل.

ج- تشجيع القطاع العام من خلال تقديم حوافز متعددة، مثل توفير العملة الأجنبية، والقروض الميسرة، والأراضي منخفضة التكلفة، والحماية الجمركية.

ح- اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي.

خ- عدم التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من توجه الحكومة نحو توسيع دور القطاع الخاص نتيجة محدودية مساهمة القطاع العام في تحقيق أهداف خطط التنمية، فإن ضعف الثقة، والبيروقراطية، وسوء الإدارة، حالت دون توسع القطاع الخاص بالشكل المأمول.

2. هيكل الإيرادات الفعلية

نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، يساهم قطاع الهيدروكربونات بأكثر من (70%) من إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على (90%) من الإيرادات الحكومية. وفي هذا السياق، تبنت ليبيا سياسات هدفت إلى تخفيض الضرائب، إلا أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة، إلى جانب ارتفاع معدلات التهرب الضريبي الناتج عن اتساع الاقتصاد الموازي. وتشير البيانات إلى أن هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة (2005–2014) اعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية.

3. رأس المال البشري والتعليم

يمثل رأس المال البشري أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، إذ يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير قوة عاملة مؤهلة وسوق عمل كفؤ، الأمر الذي يستدعي تحسين الإنتاجية من خلال تطوير التعليم، وتنمية رأس المال البشري، ودعم القطاع الخاص، والاستفادة من التركيبة السكانية الشابة. ومن أبرز الصعوبات التي تواجه هذا المجال:

أ- ضعف ارتباط البحث العلمي بتطوير القطاعات الاقتصادية.

ب- محدودية التنسيق بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية من جهة، والجامعات ومراكز البحوث من جهة أخرى.

ت- عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

ث- انخفاض حجم الإنفاق الحكومي المخصص للبحث العلمي.

ج- ضعف الإمكانات البحثية والتقنية، ونقص الكوادر الفنية المساندة، وقصور خدمات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة.

4. قطاع الصناعات التحويلية

رغم ما يتمتع به قطاع الصناعات التحويلية من مقومات، مثل توافر خدمات الكهرباء والاتصالات، وإنشاء مركز البحوث الصناعية ومصرف التنمية، فإنه واجه العديد من التحديات التي حدت من تطوره، من بينها ضعف إدارة المشروعات الصناعية، وارتفاع تكاليف المدخلات، وانخفاض أسعار المنتجات، إضافة إلى عوامل أخرى أثرت سلبا في أداء القطاع.

كما ساهم ارتفاع قيمة الدينار الليبي خلال فترات الازدهار النفطي في جعل السلع المستوردة أقل تكلفة من المنتجات المحلية، الأمر الذي أضعف القدرة التنافسية للصناعات الوطنية. كذلك اتجه المستثمرون إلى الاستثمار في قطاعات التجارة والعقارات والخدمات، نظرا لما توفره من عوائد مرتفعة ومخاطر أقل مقارنة بالقطاع الصناعي.

واستمر قطاع الصناعات التحويلية في تسجيل أداء ضعيف منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى جانب ضعف قطاعي الخدمات والزراعة، الأمر الذي انعكس سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما أن انخفاض الإنتاجية لم يكن نتيجة ضعف الكفاءة في ظل الاقتصاد الموجه فحسب، بل تأثر أيضا بالعقوبات الدولية وحالة العزلة عن الاقتصاد العالمي.

5. النشاط التصديري

يواجه النشاط التصديري في ليبيا العديد من التحديات التي تحد من قدرته على دعم الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

أ- ارتفاع تكلفة إنتاج السلع المحلية.

ب- عدم توافر متطلبات التسويق الملائمة.

ت- ضعف التركيز على السلع التي تمتلك مزايا تصديرية وتعتمد في إنتاجها على الموارد المحلية.

ث- ضعف التنسيق بين جهات الإنتاج والتصدير، مما أثر في جودة المنتجات الموجهة للأسواق الخارجية.

ج- محدودية المهارات والخبرات التسويقية، وقلة الدراسات التسويقية، ونقص المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية.

ح- تعقيد الإجراءات الإدارية، بما يؤدي إلى تأخر تنفيذ الالتزامات التصديرية وفقدان ثقة العملاء.

خ- ضعف التعاون بين الجهات المختصة في مجال التصدير، خاصة فيما يتعلق بتحديد السلع القابلة للتصدير وفتح قنوات الاتصال مع الأسواق الخارجية.

د- ضعف البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وقصور التشريعات المحفزة للمستثمرين، إلى جانب محدودية السياسات والاستراتيجيات التسويقية(15).

6. التضخم

لا يعد التضخم ظاهرة جديدة في الاقتصاد الليبي، بل يمثل نتيجة لتراكمات تعود إلى ما قبل عام 2011 واستمرت بعده، إلى جانب تبني سياسات اقتصادية غير فعالة واتخاذ قرارات سياسية لم تبنَ على أسس اقتصادية رشيدة. فقد خرجت ليبيا من حصار الثمانينيات وهي تعاني من أضرار مادية شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لتدخل لاحقا في مرحلة من الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى تدهور بنيتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية، وانخفاض ملحوظ في مستويات المعيشة. واستمرت هذه التحديات في التأثير على الاقتصاد الوطني خلال مرحلة ما بعد عام 2011.

وشهد معدل التضخم في الاقتصاد الليبي ارتفاعا متسارعا بعد عام 2011، إذ ارتفع من (9.8%) عام 2015 إلى (25.9%) عام 2016، ثم بلغ أعلى مستوياته خلال عام 2017 ليسجل نحو (28%). ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها اضطرابات سلاسل التوريد، وضعف قيمة العملة المحلية، وسياسات دعم الوقود والمواد الغذائية، والتي تأثرت بصورة مباشرة بانخفاض إنتاج النفط وتراجع صادراته.

وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، ولا سيما المواد الغذائية، أشارت التقارير إلى أن متوسط أسعارها ارتفع بنسبة (10.7%) خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى أكتوبر عام 2017. كما أسهم الانقسام المؤسسي، والمتمثل في وجود وزارتين للمالية تتبعان حكومتين متنافستين، في تفاقم الضغوط التضخمية، خاصة في ظل اعتماد الحكومتين بدرجة كبيرة على الاقتراض من أحد المصرفين المركزيين المتنافسين، وبدرجة أقل من المصارف التجارية، لتمويل ميزانياتهما وترتيباتهما المال(16).

ثانيا : العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في السياسات الاقتصادية فيما يأتي:

- **الظروف الاقتصادية العالمية** :وتشمل أسعار السلع الأساسية، مثل النفط والمواد الخام، وما تشهده من تقلبات، إلى جانب التطورات في التجارة الدولية والاستثمار العالمي، فضلا عن أداء الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين.
- **الظروف السياسية والجيوسياسية العالمية** :وتتضمن التوترات السياسية، والنزاعات الدولية، والتغيرات في موازين القوى بين الدول، بالإضافة إلى الأحداث السياسية التي تنعكس آثارها على الاقتصاد العالمي.
- **التطورات في الأسواق المالية العالمية** :وتشمل تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية، والتذبذبات في أسواق الأسهم والسندات العالمية، فضلا عن الاضطرابات والأزمات المالية التي تشهدها الأسواق الدولية.
- **الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية** :وتتمثل في التطورات التكنولوجية والابتكارات المؤثرة في النشاط الاقتصادي، إلى جانب التغيرات في نماذج الأعمال والتجارة على المستوى العالمي.

وتؤثر هذه العوامل الخارجية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد المحلي، كما تفرض تحديات وفرصا تستوجب من صانعي السياسات الاقتصادية التكيف معها من خلال وضع سياسات مناسبة تتلاءم مع هذه المتغيرات(17).

المطلب الثاني: انعكاسات التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في ليبيا

بعد الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا عام 2011، واصلت الدولة جهودها الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويتناول هذا المبحث واقع السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها في ليبيا خلال مرحلة ما بعد عام 2011، وذلك من خلال التركيز على السياسات النفطية، والإيرادات الحكومية، والسياسات المالية، والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى السياسات النقدية والمصرفية. كما يستعرض الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال هذه الفترة، من خلال عرض الخطط والبرامج التنموية الوطنية، وتحليل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة(18).

أولا: الوضع الاقتصادي العام بعد عام 2011

شهد الاقتصاد الليبي تذبذبا حادا نتيجة الاضطرابات الأمنية وتعطل إنتاج النفط، الذي يمثل المصدر الرئيس لأكثر من 95% من إيرادات الدولة. وقد أدى ذلك إلى تقلبات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض قدرة الحكومة على تمويل المشروعات التنموية. كما أسهم تعدد الحكومات وتنازع الشرعية بينها في إضعاف فعالية السياسات المالية والنقدية، وارتفاع مستويات الإنفاق غير المنتج، إلى جانب تفاقم معدلات البطالة واستمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي في ظل غياب التنويع الاقتصادي.

ثانيا: واقع التنمية البشرية في ليبيا

شهدت مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا تراجعا ملحوظا خلال العقد الأخير، حيث انخفض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة غياب الاستقرار، وتدهور البنية التحتية، وسوء التوزيع الجغرافي للخدمات. كما تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد أن كانت ضمن الدول ذات المستوى المرتفع نسبيا قبل عام 2011. وواجه القطاع الصحي تحديات كبيرة تمثلت في نقص الكوادر الطبية، وتدهور المرافق الصحية، وضعف القدرة على توفير الأدوية الأساسية. أما قطاع التعليم، فقد تأثر بإغلاق المدارس والجامعات في بعض المناطق، وضعف التمويل، وعدم استقرار البيئة التعليمية، مما انعكس سلبا على جودة العملية التعليمية.

ثالثا: البنية التحتية والخدمات العامة

تعرضت البنية التحتية في ليبيا لأضرار واسعة بعد عام 2011 نتيجة الصراع المسلح وتوقف برامج التنمية. فقد تضررت شبكات الكهرباء والمياه والطرق، وأصبحت العديد من المدن تعتمد على مولدات خاصة أو حلول مؤقتة لمواجهة الانقطاعات المتكررة. كما توقفت مشروعات الإسكان والمرافق العامة، وتراجعت قدرة الدولة على تنفيذ برامج إعادة الإعمار بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وتضارب السياسات بين الجهات المختلفة. وعلى الرغم من إطلاق عدد من المبادرات الخاصة بإعادة الإعمار، فإن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة محدودية التمويل وضعف التنسيق بين السلطات القائمة.

رابعا: التحديات البنيوية للتنمية

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات البنيوية التي تعرقل جهود التنمية، ومن أبرزها:

1. الاعتماد المفرط على النفط، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار والأزمات الداخلية.
2. ضعف المؤسسات العامة نتيجة الانقسام السياسي وغياب الرقابة الفاعلة.
3. انتشار الفساد، وما يترتب عليه من إعاقة تنفيذ المشروعات التنموية واستنزاف الموارد العامة.
4. غياب التخطيط الاستراتيجي وتعثر تنفيذ المشروعات التنموية طويلة الأجل.
5. اتساع نطاق الاقتصاد الموازي الذي نما في ظل ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إبطاء مسيرة التنمية، والحد من قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين، مما أوجد فجوة واضحة بين الإمكانات الاقتصادية المتاحة ومستوى التنمية الفعلي.

خامسا: التأثير المتبادل بين التنمية والاستقرار في الحالة الليبية

أدى تراجع التنمية إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتزايد الهجرة الداخلية والخارجية، الأمر الذي وفر بيئة مواتية لاستمرار النزاعات المحلية وتعميق هشاشة الدولة. وفي المقابل، أسهم غياب الاستقرار السياسي في تعطيل تنفيذ المشروعات التنموية وإعاقة جهود إعادة الإعمار. وتعد الحالة الليبية مثالا واضحا على العلاقة المتبادلة بين ضعف التنمية وعدم الاستقرار، حيث يؤدي كل منهما إلى تعزيز الآخر، بما يسهم في إطالة أمد الأزمة. كما تؤكد التجارب التنموية أن تحقيق الاستقرار في ليبيا يتطلب معالجة التحديات التنموية، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وإعادة دمج الاقتصاد الليبي ضمن محيطه الإقليمي بما يدعم التنمية المستدامة(19).

النتائج:

1. وجود علاقة ارتباط قوية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.
2. أدى الانقسام السياسي إلى انخفاض الاستثمار والإنتاج وتراجع النمو الاقتصادي.
3. أسهم الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في زيادة هشاشة الاقتصاد الليبي.
4. يمثل تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية.
5. يؤدي تنويع الاقتصاد وتحسين الخدمات العامة إلى تعزيز الاستقرار السياسي.
6. يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إصلاحات اقتصادية ومؤسسية متزامنة مع التسوية السياسية.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي يمثلان عنصرين متلازمين في الحالة الليبية، حيث إن تحقيق أحدهما يرتبط بصورة وثيقة بتحقق الآخر. وقد أثبتت التجربة الليبية بعد عام 2011 أن استمرار الانقسام السياسي والصراعات الداخلية أدى إلى تعطيل جهود التنمية وإضعاف المؤسسات الاقتصادية، في حين أن غياب التنمية أسهم في تعميق الأزمات الاجتماعية والسياسية. ومن ثم فإن بناء اقتصاد متنوع، وتحسين الحوكمة، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، تعد جميعها متطلبات أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في ليبيا، بما يضمن استثمار الموارد الوطنية بصورة أكثر كفاءة ويحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

قائمة المراجع:

1. هوشيار معروف," دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)"، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر 2005، ص , 11.
2. منذر راضي، "النظم الاقتصادية في القرن العشرين ", دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، المجلد 1 ، الطبعة الاولى , 2016, ص, 181.
3. فارس البياتي ," التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ", اطروحة دكتوراه , الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك , 2008 , ص ص , 72-73.
4. العباسي محمد ," برامج التنمية الاقتصادية و اثارها على الجنوب الكبير –دراسة ولاية اليزي – 2001-2019 ", اطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر 3 , 2019-2020, ص ص , 17-18.
5. مرجع نفسه,ص,19.
6. سهيلة هادي , "الاستقرار السياسي في دراسة المؤشرات و عوامل التحقيق", مجلة دراسات و ابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد 10 , العدد 3 , 2018 ,ص , 126.

7. صمويل هنتنجتون, " النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" , الترجمة سمية فلو عبود , دار الساقي بيروت –لبنان , الطبعة الاولى , سنة النشر (1993), ص , 102.
8. حميدة دقاشي , " دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)" ,كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة محمد خضير , السنة الدراسية (2015 – 2016) , رسالة ماجستير منشورة عبر الرابط: http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/9483/1/%D8%
9. إسماعيل بوقرة ." الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر" ,مجلة الحقوق و العلوم السياسية , المجلد 1 , العدد 8 ,سنة النشر (2017) , ص, 359.
10. محمود الصافي محمود, " تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام 1981 – 2018" , مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية , العدد 1, سنة النشر (2021) ,ص, 135 .
11. أبو عزوم أبو جديريه ," الاقتصاد الليبي بعد 2011 خرائط المقدرات والتحديات ", مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية , 2023 , يمكن الوصول اليه عبر : https://mediterraneancss.uk/2023/08/10/libyan-economy
12. زاوشي صورية ," ليبيا: تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011 ", مجلة المناجر , العدد1 , 2019, ص,137.
13. أبو عزوم أبو جديريه ,مرجع سبق ذكره.
14. إسماعيل الذويبي ," تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011 الاختلافات والاستراتيجيات", المؤتمر الأكاديمي السادس الدراسات الاقتصاد والأعمال (السياسات العامة والتنمية في ليبيا) , عدد خاص , 2024, ص,259-260.
15. علي ناصف ," التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي واقع ومقترحات), مجلة الجامعي , العدد 25 , 2017, ص, 169- 173.
16. ربيعة الصرماني ," الاقتصاد الليبي قبل وبعد 2011 التحديات والمعالجات ", مجلة علوم التربية , العدد 17 , 2024 , ص, 307.
17. إسماعيل الذويبي , مرجع سبق ذكره , ص,249.
18. إسماعيل الذويبي , مرجع سبق ذكره , ص,252.
19. خالد أبورقيقة ," تأثير الاستقرار السياسي على التنمية في ليبيا وفق المنظور الأفريقي ", المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية , المجلد 1, العدد 2 , 2025, ص,599.